



وفقاً لموقع «روسيا اليوم»

فريق قانوني دولي يطالب الأمم المتحدة بالتحقيق في احتجاز لازاريف

طالب فريق قانوني دولي داعم لسيدة الأعمال الروسية المسجونة في الكويت ماريا لازاريفا الأمم المتحدة بإجراء تحقيق في احتجازها والتحرري لكشف ملابسات قضيتها. ووفقاً لموقع «روسيا اليوم»، أعلن الفريق القانوني الذي ترأسه شيري بيلير، زوجة رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بيلير، أنه سلم إلى فريق عمل تابع للمنظمة العالمية، شكوى رسمية، مطالبا إياها بإجراء تحقيق في احتجاز لازاريفا، وهي رئيسة مجلس إدارة صندوق KGI للاستثمار، في نوفمبر 2017. علماً بأن القضاء الكويتي أصدر حكماً بالسجن لمدة 10 سنوات عليها بتهمة اختلاس أموال. وأكد الفريق القانوني الدولي أنه سيبذل كل ما في وسعه من أجل إعادتها إلى الكويت للحصول على ردها قبل إبداء رايه، ويمكن للمجموعة أن توضع بالإفراج عن سيدة الأعمال الروسية وبدفع تعويض لها من قبل السلطات الكويتية.

في عدد من المجمعات التجارية

«المركزي» يوفر «العيادي» عبر أجهزة سحب آلي



أعلن بنك الكويت المركزي عن قيامه للعام الثالث على التوالي بتوفير أجهزة السحب الألي في عدد من المجمعات التجارية (الاقنون، جيت مول، 360، أوتاد الجهراء، الكوت، الحمراء) لتوفير الأوراق النقدية من فئات (20، 10، 1.5) من الدينار، وذلك نظراً لزيادة الطلب من قبل المواطنين على تلك الفئات لتوزيع «العيادي» خلال فترة عيد الفطر السعيد.

وقال بنك الكويت المركزي ان توفير هذه الخدمة ستكون بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت وشركة الخدمات المصرفية لاسيما المشتركة (كي-نت) والمجمعات التجارية المذكورة، عبر وضع أجهزة سحب آلي مزودة بالفئات المذكورة في متناول المواطنين لتغطية متطلبات المواطنين والمقيمين من مختلف الأوراق النقدية خلال فترة العيد. تجدر الإشارة إلى الترحيب والإقبال اللذين شهدتهما هذه الخدمة في السنوات

«بليمز» تطلق خدمة

تسريع عمليات الشراء لعملائها



عبدالله الخزام

أعلنت «بليمز» (bleems) عن إطلاق خدمة حفظ بيانات البطاقة البنكية (كي فاست) بالتعاون مع شركة «كي نت»، وحفظ بيانات البطاقة الائتمانية بالتعاون مع بنك الكويت الوطني.

وقال رئيس العمليات والمؤسس الشريك في «bleems» عبدالله الخزام: إن حفظ بيانات البطاقة البنكية للتعامل يتم بالتعاون مع شركة «كي نت»، حيث إنه

أثناء عملية الشراء الأولى يتم حفظ بيانات تلك البطاقة للمعمل لدى شركة «كي نت»، لتقوم بعد ذلك بالتحقق آليا على بيانات المعمل عند كل عملية شراء لاحقة. وأضاف الخزام: ان التقنية المستخدمة في حفظ بيانات البطاقة الائتمانية للمعمل ستلغي التعقيد من عمليات الشراء

العمومية وافقت على توزيع 5٪ منحة

«كي جي ال لوجستيك» تستهدف تطوير مناطق تخزينية بدول الخليج

يوسف لأم

قال رئيس مجلس إدارة شركة كي جي ال لوجستيك، د.جعفر علي «أنه رغم تطابق الحركة الاقتصادية في 2018 إلا أنه شهد إرساء دعائم استراتيجية الشركة واستهداف قطاعات ذات نمو جيد وعوائد مستقرة».

وأكد د. علي على هامش اجتماع الجمعية العمومية العادية «أن مجلس إدارة الشركة لا يدخر جهداً في سبيل تطوير أعمال الشركة بما يتناسب مع تطورات وحظوظ العملاء سواء كان على المستوى الإقليمي والدولي وعلى الأخص الجيش الأمريكي العميل الإستراتيجي لدى الشركة». وأشار على إلى استمرار هدف الشركة في تطوير أكثر من مليون متر مربع من المناطق التخزينية في دول مجلس التعاون الخليجي ودخول الاسواق النامية ذات المردود المجزي، تطبيقاً لخطة الشركة نحو

تحقيق توسعات ونمو لأصول وعوائد الشركة، حيث تم خلال 2018 تطوير مساحة 200 ألف متر مربع من المخازن المبردة والجافة في السعودية، وأملين أن تصل في المستقبل إلى أكثر من مليون متر مربع من المخازن المبردة والجافة، لتلبية احتياجات عملاء الشركة بالشوق السعودي الذي يشهد تطورات اقتصادية



د.جعفر علي خلال الجمعية العمومية

إقليمية ستكون الأعلى نشاطاً من بين الدول المجاورة في المنطقة خلال الفترة المقبلة. وأوضح أن الشركة استثمرت في تعزيز استثماراتها في الشركات الزميلة من خلال إعادة هيكلة بعض الشركات وتعزيز ربحية شركات أخرى. وتوه على بأن الشركة تتطلع إلى توسع نطاق

صافي ربح 5.92 ملايين دينار، حيث بلغت ربحية السهم 8.17 فلوس في حين بلغ إجمالي الإيرادات 41.76 مليون دينار مقارنة مع 2017 عندما بلغت 40 مليون دينار بزيادة 4.39٪، لافتاً إلى أن إجمالي موجودات الشركة بلغت 133 مليون دينار، كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين 98 مليون دينار مقارنة مع 2017 حيث بلغت 96.4 مليون دينار بزيادة 1.68٪. ووافقت الجمعية العمومية العادية على كل البنود المدرجة على جدول الأعمال والموافقة عليها، أهمها توزيع أسهم منحة مجانية عن العام المالي 2018 بنسبة 5٪ من رأسمال الشركة المصدر والمدفوع بواقع 5 أسهم لكل 100 سهم وذلك للمساهمين المقيدين في سجلات الشركة في نهاية يوم الاستحقاق المحدد له تاريخ 2019/6/18، في حين تاجلت الجمعية العامة غير العادية للشركة لعدم اكتمال النصاب القانوني لانعقادها.

«أوبك+» قادرة على تعويض نقص إنتاجها

«فيتش»: انخفاض صادرات إيران للنفط.. غير مرجح

المستخدمة لدى «أوبك+» وخاصة السعودية تراوحت في نهاية أبريل بين 2 و2.5 مليون برميل يوميا، يمكن استخدامها لتعويض النقص في الإنتاج الإيراني مع الحفاظ على الإنتاج الكلي لأوبك على نطاق واسع، وتحدثت أوبك+ عن زيادة في الامتثال تجاوزت تخفيضات الإنتاج المتفق عليها بنسبة 168٪ في أبريل 2019، ويمكنها زيادة الإنتاج بنحو 600 ألف برميل يوميا مع البقاء رسمياً ضمن الإطار المتفق عليه في ديسمبر 2018. وتعتقد الوكالة ان انخفاض القدرة الاحتياطية قد يفاقم التقلبات في السوق خلال الأشهر القليلة المقبلة، لكن مستوى الأسعار سيعتمد أيضاً على العديد من العوامل الأخرى، بما فيها الطلب العالمي وديناميكيات الإنتاج في أميركا والبلدان ذات المخاطر التشغيلية العالية (مثل نيجيريا وفنزويلا). وبالتالي فإنها تتوقع أن يصل متوسط سعر خام برنت إلى 65 دولاراً للبرميل في عام 2019، بما يتماشى مع الأسعار السائدة حتى هذا الوقت من العام.



■ 65 دولاراً للبرميل سعر متوسط برنت المتوقع في 2019

رفعت السعودية وروسيا ودول أخرى الإنتاج بعد إعلان فرض العقوبات على إيران، لكن الإعفاءات الأميركية صدرت بشكل غير متوقع وادت لزيادة الإنتاج وتراجع سعر برنت إلى 50 دولاراً للبرميل بحلول نهاية العام. وقالت الوكالة إن الطاقة الإنتاجية الفاضلة غير

من المحتمل أن تحتاج بلدان «أوبك+» لاسيما السعودية، التي خفضت الإنتاج أكثر مما التزم به، لزيادة الإنتاج في النصف الثاني من 2019 لتلبية الطلب العالمي، ولكن من المرجح أن أي تغييرات في الإنتاج ستكون في الاتجاه السعودي، وذلك لتعويض نقص مائل لما حدث العام الماضي، عندما

صادرات إيران إلى الصفر في ضوء استمرار دول كالصين وروسيا الجنوبية وتايوان وتركيا. ومن المتوقع أن يقلل ذلك من الطاقة الفائضة في أي مكان آخر في السوق وقد تسبب بالفعل في تقلب الأسعار، كما أنه يزيد من فرص ارتفاع أسعار النفط على المدى القصير. وتعتقد الوكالة أنه من غير المرجح انخفاض

محمود عيسى

توقعت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني أن تخفف «أوبك+» من آثار تقليص الإنتاج الإيراني بسبب إنهاء الإعفاءات الأميركية، لكن ذلك لن يعني بالضرورة زيادة الإنتاج الكلي للمنظمة، وان تحقيق ذلك بشكل فعال قد يتم من خلال زيادة الإنتاج ضمن الحصص الحالية أو إعادة توزيع حصص الدول الأعضاء.

وأشارت الوكالة في بيان صحافي الى تزايد الضغط على مشتري النفط الإيراني، حيث من المحتمل أن تتقلص الصادرات النفطية الإيرانية نتيجة عدم تحديد أميركا الإعفاءات لمواصلة شراء النفط الخام من قبل الصين والهند وإيطاليا واليونان واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان وتركيا. ومن المتوقع أن يقلل ذلك من الطاقة الفائضة في أي مكان آخر في السوق وقد تسبب بالفعل في تقلب الأسعار، كما أنه يزيد من فرص ارتفاع أسعار النفط على المدى القصير. وتعتقد الوكالة أنه من غير المرجح انخفاض

سفير الهند بواشنطن: مليون برميل في أبريل آخر وارداتنا من إيران

محمود عيسى

قال السفير الهندي لدى الولايات المتحدة هارش شرينجلا خلال مؤتمر صحافي عقده في سفارة بلاده في واشنطن مؤخرا،

إن الهند أنهت وارداتها من النفط الإيراني الشهر الماضي. ونقل موقع سيوتيك عن شرينجلا قوله «هذا كل شيء، نعم لم نستورد أي نفط بعد المليون طن من النفط الإيراني الذي استوردناه في أبريل».

وأضاف السفير أن الهند تشارك حالياً في مناقشات لاستكشاف بدائل لإمداداتها النفطية. وكان البيت الأبيض أعلن في أبريل الماضي أن الولايات المتحدة ستنتهي الإعفاءات من العقوبات

النفطية على إيران في سعيها لإيصال صادراتها من النفط إلى الصفر. وكان 8 من أكبر عملاء النفط الإيرانيين - الصين والهند وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان

بنمو 12.2٪.. ومحافظة الأحمدية حصدت أعلى عدد من الصفقات

365 مليون دينار التداولات العقارية في أبريل

من قيمة التداولات العقارية عند نحو 9.8٪ للفترتين. وبلغ معدل قيمة تداولات النشاط التجاري خلال 12 شهراً نحو 52.8 مليون دينار، أي أن قيمة تداولات شهر أبريل أدنى بنحو 32.4٪ عن متوسط آخر 12 شهراً. وبلغ عدد صفقاته 37 صفقة مقارنة بـ 11 صفقة لشهر مارس 2019، وبذلك بلغ معدل قيمة الصفقة الواحدة لابريل 2019 نحو 965 ألف دينار مقارنة بمعدل مارس 2019 والبالغ نحو 2.4 مليون دينار، أي بانخفاض 60.2٪.

وبلغت قيمة تداولات نشاط السكن الاستثماري نحو 137.2 مليون دينار أي بارتفاع بنحو 66.3٪ مقارنة بشهر مارس 2019 حين بلغت نحو 82.5 مليون دينار، وارتفعت مساهمتها من جملة السيولة إلى نحو 37.6٪ مقارنة بما نسبته 30.2٪. وارتفعت قيمة تداولات النشاط التجاري إلى نحو 35.7 مليون دينار، أي ارتفعت بنحو 34٪ مقارنة بمارس 2019 حين بلغت نحو 26.6 مليون دينار. وثبتت مساهمة

أشار تقرير الشال إلى ارتفاع في سيولة سوق العقار في أبريل 2019 مقارنة بسيولة مارس الماضي، حيث بلغت جملة قيمة تداولات العقود والوكالات نحو 365 مليون دينار، وهي قيمة أعلى بما نسبته 33.7٪ عن مستوى سيولة مارس البالغة نحو 273 مليون دينار، وكذلك أعلى 12.2٪ مقارنة بسيولة أبريل 2018، عندما بلغت السيولة آنذاك نحو 325.4 مليون دينار، ووفقاً لأخر البيانات المتوفرة في وزارة العدل - إدارة التسجيل العقاري والتوثيق.

وقال التقرير ان تداولات أبريل توزعت بين 353.1 مليون دينار عقود، ونحو 12 مليون دينار وكالات. وبلغ عدد الصفقات العقارية لهذا الشهر 806 صفقات، ذلك بين 772 عقوداً و34 وكالات. وحصصت محافظة الأحمدية أعلى عدد من الصفقات بـ 255 صفقة ومثلة بنحو 31.6٪ من إجمالي عدد الصفقات العقارية، تليها محافظة مبارك الكبير بـ 220 صفقة وتمثل نحو

تقرير الشال

2.5٪ الارتفاع المتوقع في أبريل الماضي وفقاً لصندوق النقد

الكويت الثالثة خليجياً في نمو الناتج المحلي

على خلق ما يكفي من فرص عمل، والبطالة هي التحدي الحقيقي القادم لها جميعاً. وحتى معدلات النمو الضعيفة، ليست مضمونة، فعام 2018 وما مضى من 2019 من حافل بالخلافات السياسية والتجارية، والأخيرة أثرت سلباً في تقديرات «صندوق النقد الدولي» الخاصة بنمو الاقتصاد العالمي. كما أن للإقليم مفاجآت أيضاً، فأحداث العنف الجيوسياسية، تمتد بما قد يهدد كل ما تبقى من دول الإقليم والتي ظلت نسياً بمناخ عن العنف المباشر، ذلك ما قد يصبح حصيلة الأزمة الأميركية الإيرانية الأخيرة، مؤثرة سلباً بزيادة تكاليفها، وتكاليفها المحتملة الباهظة تتسم من حصيلة الموارد المالية التي يفترض أن توجه لدعم معدلات النمو.

إلى 2.5٪ في أبريل 2019، وترتفع تلك التقديرات إلى 2.9٪ في 2020. وتأتي البحرين رابعة بخفض في تقديرات النمو من 2.6٪ في أكتوبر 2018 إلى 1.8٪ في أبريل 2019، ثم ترتفع إلى 2.1٪ في 2020، وفي الترتيب الخامس تأتي السعودية أكبر اقتصادات الإقليم ليخضع صندوق النقد الدولي تقديراته لها من 2.4٪ في أكتوبر 2018، إلى 1.8٪ في أبريل 2019، ثم ترتفع إلى 2.1٪ في 2020. بينما عمان خفضت تقديرات نموها من 5٪ في أكتوبر 2018 إلى 1.1٪ في أبريل 2019، أي طالها التخفيض الأعلى.

ورأى «الشال» ان ضعف توقعات معدلات النمو لمعظم دول مجلس التعاون الخليجي مستمرة مقارنة بمعدلاتها التاريخية، وتظل دون المستوى القادر

تطرق تقرير الشال الاقتصادي إلى تقرير صندوق النقد الدولي خلال أبريل الماضي والذي خفض توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لجميع دول مجلس التعاون الخليجي لعام 2019، حيث جاء أعلى معدلات النمو المتوقعة للإمارات، بعد ان كان المتوقع لاقتصادها أن ينمو بنحو 3.7٪ في 2019 كما في تقرير أكتوبر 2018، بينما عدلت أرقام رفعتها لعام 2020 إلى نحو 3.3٪. ثاني أعلى معدلات النمو المتوقعة لقطر، التي خفضت الصندوق تقديراته لنموها من 2.8٪ في أكتوبر 2018، إلى 2.6٪ في أبريل 2019، لترتفع إلى 3.2٪ في 2020، بينما جاءت الكويت ثالثة بخفض كبير لتقديرات نموها من 4.1٪ في أكتوبر 2018